المنظومة
ALMANDUMAH

العنوان:	التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد
المصدر:	مجلة كلية الآداب
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الآداب
المؤلف الرئيسي:	زيد، فضل يوسف يوسف
المجلد/العدد:	مج73, ج8
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2013
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	69 - 115
رقم MD:	700612
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	المبرد، محمد بن يزيد بن عبدالأكبر، ت. 286 هـ، كتاب المقضب، اللغة العربية، النحو العربي، التراكيب اللغوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/700612

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

زيد، فضل يوسف يوسف. (2013). التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد.مجلة كلية الآداب، مج73, ج8، 69 - 115. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/700612

إسلوب MLA

زيد، فضل يوسف يوسف. "التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد."مجلة كلية الآدابمج73, ج8 (2013): 69 - 115. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/700612

© 2023 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

التراكيب غير الأصولية فى كتاب المقتضب للمبرد

د. فضل يوسف زيد
كلية دار العلوم – جامعة القاهرة

ملخص

حاول هذا البحث أن يقف على التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد ، في محاولة لتجسير العلاقة بين التراث النحوي ، وما فيه من آراء متطورة ، وبين بعض المناهج اللغوية الحديثة ، والعمل على تحليل تلك التراكيب التي انحرفت عن الكفاية المثلى للمتكلم تحليلا علميا .

Abstract
The Ungrammatical Structures in "Al Muktadab" by Al Mubarad

This study attempts to pinpoint the ungrammatical structures in "Al Muktadab" by Al Mubarad in order to bridge the gap between the syntactical tradition with its avant garde views and a number of modern linguistic methods. This study also tries to scientifically analyze those structures which deviate from the ideal competence of the speaker.

* مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٣) العدد (٨) أكتوبر ٢٠١٣

تقديم

لا يكاد الباحث يملّ من تكرار الدعوة إلى ضرورة إعادة قراءة التراث العربي في ضوء المناهج اللسانية المعاصرة؛ فهذا واجب علمي تفرضه علينا ضرورة الاهتمام بتراثنا الخالد (إن الاتصال بالتراث من ناحية، والاتصال بالمنهج الحديث من ناحية أخرى واجب علمي، وواجب قومي، لا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف)[١]، وقد قمت بمحاولة ذلك من قبل في بحث لي بعنوان: "البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه"[٢] في محاولة لإعادة قراءة بعض تراثنا النحوي في ضوء منهج لغوي حديث، وأعني به نظرية النحو التحويلي التوليدي The theory of transformational and generative grammar التي نشأت على يدي العالم الأمريكي اللغوي تشومسكي Chomsky في خمسينيات القرن الماضي، فامتلأت نفسي اعتزازا بتراثنا النحوي وإكبارا له.

ويبدو أن المخْض أبدى عن الزُّبْد كما يقال؛ إذ كان البحث الذي أشرت إليه مؤذنا بأن أتبعه ببحث آخر يصبّ في السياق نفسه، فهذه محاولة جديدة لهذا الربط بين القديم والحديث الذي أراه ويراه آخرون ضروريا، أحاول من خلالها أن أقدم تحليلا علميا للتراكيب اللغوية التي وردت عند المبرد في كتابه المقتضب وكانت محالة وغير أصولية Ungrammatical، وهي التراكيب التي انحرفت عن الكفاية اللغوية Competence للمتكلم معتمدا في ذلك على بعض مفردات نظرية النحو التحويلي التي قد تلتقي مع بعض أفكار النحو العربي كما يقرر كثير من الباحثين.[٣] ولا يفهم من ذلك أننا نريد أن نستبدل بتراثنا النحوي أنحاء ونظريات أخرى لوصفه وتفسيره، أو أن نلبسه ما لا يلائمه، حاشا لله، بل هي الرغبة في المعرفة، والتطلع إلى ثقافات الآخرين، حتى لا ينغلق المرء على نفسه، فما المانع ــ إذن ــ أن يرى الباحث ما

أنتجته قريحة الغرب، وأن يحاول أن يعقد الصلة بينه وبين ما أنتجته القريحة العربية دونما تعنت في الربط والاتصال؟ يقول الدكتور ميشال زكريا وهو من المعنيين بربط التراث بالمدارس اللسانية الحديثة: (.. ومما يعززاتجاهنا الحالي في أبحاثنا الداعي إلى إعادة قراءة التراث اللغوي العربي قراءة معاصرة على ضوء النظريات الألسنية الحديثة المتطورة، بهدف تبيان الآراء اللغوية المتطورة في تراثنا والاستفادة منها في مجال الألسنية، وإظهار سبق علمائنا في هذا المضمار لكثير من قضايا النظريات الألسنية الحديثة المعاصرة)[٤] ومن هذا المنطلق الذي يحاول أن يعقد الصلة بين القديم والحديث، شرعت في هذا البحث "التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد"، ويعد المبرد من رعيل النحاة الأوائل الذين يمثلون جهود المرحلة الأولى، كما (يعد ــ بحق ــ آخر أئمة المدرسة البصرية المهيمن)[٥] وقد عني المبرد عناية واضحة في كتابه بتمييز التراكيب بعضها من البعض الآخر، كما عني بوصفها وتفسيرها وكشف خصائصها، وقد كان ذلك من الأسباب الداعية إلى اختيار كتابه مادة لهذا البحث، ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن كتب النحاة الآخرين لا تصلح لهذا الغرض، فقد كان من الممكن أن أقوم بالتطبيق على أي كتاب نحوي؛ لأن نحاتنا في مختلف العصور كانوا معنيين بتمييز التراكيب، والإشارة إلى الصحيح منها وغير الصحيح، تمتلئ بذلك صفحات أسفارهم ، ولا يكاد يخلو من ذلك مؤلف من مؤلفاتهم.

تحديد المصطلح

المقصود بالتراكيب غير الأصولية Ungrammatical Structures التراكيب التي لا توافق قواعد اللغة؛ إذ تنحرف البنية التركيبية والدلالية لتلك التراكيب عن الكفاية اللغوية، وعن المبادئ التي تحدد الأصولية Grammaticality في هذه اللغة أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم؛

والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية، ولكي تكون الجملة أصولية grammatical يجب ألا تنحرف بالنسبة لأية قاعدة من القواعد التي تعين توافق العناصر اللغوية في مستويات اللغة الثلاثة: الصوتي والتركيبي والدلالي.(٦)

والحق أن المصطلح الصحيح نحويا وغير الصحيح نحويا من المصطلحات التي شاع استخدامها مع انتشار النظرية التحويلية، ويدل الأول على أن التركيب صحيح ومقبول من المتكلمين باللغة، ومع ذلك فقد نجد بعض التراكيب صحيحة نحويا ولكنها غير صحيحة دلاليا مثل قولنا: "احترق الثلج"؛ وذلك لعدم تلاؤم الفعل احترق مع كلمة الثلج(٧)، ويمكن القول إن ثمة فرقا بين أصولية الجملة وبين قبولها؛ فقد تكون الجملة أصولية من الناحية التركيبية، وقد تتناسب مع ترتيب العناصر اللغوية الأصولي في اللغة، ولكنها لا تكون مقبولة من الناحية الدلالية؛ ولذلك (لا ينبغي أن نعتبر استقامة النحو مطابقة للقبول) كما يقول جون لاينز(٨)، والمثال الشهير الذي قدمه تشومسكي Colorless green ideas sleep furiously: تنام الأفكار الخضراء عديمة اللون بتهيج، يوضح ذلك، فعلى الرغم من أن هذه الجملة صحيحة تركيبيا وتخضع لقواعد ترتيب العناصر اللغوية، إلا أنها غير ذات معنى وغير مقبولة دلاليا، لعدم الملاءمة بين عناصرها اللغوية المكونة لها، وقد صنف لاينز الجملة السابقة وأمثالها على أنها جمل نحوية، إلا أنها لا معنى لها، يقول: (وكل ما ينبغي قوله في هذا المجال الآن هو أنّ "تنام الأفكار الخضراء عديمة اللون بتهيج" وما شابهها من الجمل، هي جمل سليمة التركيب نحويا، وأنها لا تحمل معنى حرفيا بالرغم من استقامتها النحوية.)(٩)

وقد اعتمد المبرد على عدم القبول الدلالي في كثير من التراكيب التي ساقها وحكم عليها بأنها غير جائزة، وغير صحيحة، فقد اعتمد المعنى حكما

فيما يجوز وما لا يجوز من التراكيب، وعول على الفائدة من جهة المعنى، بحيث يمكن القول: إنه لم يكن يصدر في حكمه على التراكيب بالصحة أو الفساد عن الناحية النحوية أو التركيبية وحسب، بل إنه كان يراوح بين النحو والدلالة يقول في (هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول): (وتقول: سرَّ دفعُك إلى المعطي زيدا دينارا درهما القائم في داره عمرو. نصبت (القائم) بسرّ، ورفعت (عمرا) بقيامه. ولو قلت: سرّ دفعُك إلى زيد درهما ضربَك عمرا كان محالا؛ لأن الضرب ليس مما يُسَرّ. وكذلك لو قلت: أعجب قيامُك قعودَك كان خطأ. ولو قلت: وافق قيامُك قعودَ زيد لصلح.)[١٠] فالمبرد في النص السابق يعول على المستوى الدلالي في الحكم على التراكيب التى أوردها، وحكم عليها بالأصولية أو عدم الأصولية، فعلى الرغم من أن جملة "سر دفعك إلى زيد درهما ضربك عمرا" تخضع للترتيب الأصولي للمؤلفات الكلامية في العربية، ولم تنتهك القواعد النحوية المقررة؛ إذ يمكن القول إنها جملة أصولية من الناحية التركيبية، ومن ناحية تناسبها مع ترتيب العناصر اللغوية في اللغة العربية: (فعل + فاعل + جار ومجرور + ثلاثة مفاعيل) إلا أن هذه الجملة في مجال التفسير الدلالي منحرفة وغير مقبولة؛ لأنها لم تفد معنى معينا، ولا تخضع لقواعد الملاءمة بين سمات المفعول به (ضربك)، وسمات الفعل (سرّ)، وعلى ذلك فسبب انحراف الجملة السابقة راجع إلى السمات الانتقائية التي يجب أن تتوافر بين الفعل ومفعوله؛ فالفعل (سرّ) لا يمكن أن يواقع الضرب مفعولا؛ لأن الضرب ليس مما يُسَرّ كما ذكر المبرد، فهو ليس متناسبا دلاليا مع المفعول به، ولا هو من الحقول الدلالية التي ينتمي إليها؛ فالسرور لا يقع على الضرب؛ لأن هذا لا يصلح إلا في الآدميين؛ (إن توزيع الكلمات مع وظائفها محكوم بقواعد الاختيار التي تجعل لكل فعلا ــ مثلا ــ أنماطا معينة أو مجالات معينة من الأسماء التي تصلح أن تكون

فاعلا له ..)[١١] ومن ثم كان المثال الذي قدمه المبرد في أول النص وأوقع السرور فيه على (القائم) من الأمثلة الصحيحة الأصولية لتناسب الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه كل من الفعل والمفعول، ومراعاة السمات الانتقائية بين العناصر اللغوية المكونة للجملة، والأمر كذلك في جملة (أعجب قيامك قعودك) جملة غير أصولية حكم عليه المبرد بالخطأ للانحراف الدلالي الناتج من إيقاع الإعجاب على القعود، وهو مما لا يقع الإعجاب عليها؛ فانتفاء السمات الانتقائية بين العناصر اللغوية المكونة للجملة السابقة، هو الذي جعل المبرد يدرجها ضمن التراكيب الخاطئة؛ على الرغم من أنها سلكت سنن ترتيب العناصر اللغوية في العرف اللغوي (فعل + فاعل + مفعول)؛ إذ يمكن إعرابها فنقول:

أعجب: فعل ماض

قيامك: فاعل مرفوع

قعودك: مفعول به

فهي جملة أصولية تركيبيا، ولكنها غير أصولية دلاليا، وهي غير أصولية لأنها لم تراع أصول الترتيب النحوي للعناصر اللغوية المشكلة لبنائها، ولكنها غير أصولية من حيث عدم الملاءمة بين سمات العناصر اللغوية المكونة لها (فإذا كان اختيار المفردات سليما، تكون الجملة صحيحة نحويا grammatical. أما إذا كان اختيار المفردات غير سليم تصبح الجملة أقل صحة من وجهة نحوية Less grammatical غير أنها مع هذا لا يصح وصفها بأنها مغلوطة ungrammatical).[١٢]

ويذكرنا نص المبرد السابق بنص سيبويه الذي أشار فيه إلى التراكيب غير الصحيحة، والتي تراعي قواعد اللغة، ولكنها غير مستقيمة دلاليا، فهي صحيحة نحويا، ولكنها غير صحيحة دلاليا، وهو ما أطلق عليه اسم المستقيم

الكذب، يقول سيبويه: (.. وأما المستقيم الكذب؛ فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه)[١٣]، فعلى الرغم من أن التركيبين السابقين مراعى فيهما ترتيب العناصر اللغوية الأصولي في اللغة العربية (فعل + فاعل + مفعول) إلا أنهما غير مقبولين دلاليا إلا على سبيل المجاز لعدم مراعاة السمات الانتقائية بين العناصر اللغوية المكونة لهما، ولعدم توافق عناصر الاختيار Selectional Restrictions بين تلك العناصر (وتخبرنا قيود الاختيار هذه في الواقع أيا من مثاني الوحدات المعجمية يمكن ارتباطها مع بعضها البعض في تراكيب نحوية مختلفة).[١٤]

أما المصطلح المقابل للمصطلح السابق والذي شاع استخدامه مع النظرية التحويلية فهو مصطلح غير الصحيح نحويا أو غير الأصولي Ungrammatical، ويشير إلى الخروج عن القواعد والقوانين الخاصة بتركيب المفردات والجمل، أو ما لا يتوافق وقواعد التركيب في العربية[١٥]، على أن الجمل غير الأصولية تتفاوت بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة ،فترتبط عدم صحة الجملة وعدم أصوليتها بالمستوى الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف الجملة عنها، أي: ن درجة غير أصولية الجملة تحدد بمدى انحرافها عن القاعدة، فكلما كان الانحراف عن قواعد اللغة كبيرا، كلما كانت درجة عدم أصولية الجملة كبيرة، وكلما كان الانحراف عن قواعد اللغة بدرجة أقل، كانت درجة عدم أصولية الجملة أقل، وهكذا، أو لنقل ثمة جمل غير أصولية بدرجة كبيرة؛ لأن انحرافها عن قواعد اللغة كبير، وثمة جمل غير أصولية بدرجة أقل؛ لأن انحرافها عن قواعد اللغة قليل، وتوضيحا لذلك يقدم الدكتور ميشال زكريا مجموعة من الأمثلة تتفاوت درجة عدم أصوليتها بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة أو الكفاية اللغوية يقول: (لا ينحصر الحكم بأصولية الجمل، في الواقع، بقبول جملة معينة أو برفضها،

إنما ينص على وجود درجات متباينة من حيث النظر إلى الجمل، وذلك لأن الجمل غير الأصولية تتباين بالنسبة إلى درجة انحرافها عن قواعد اللغة: فترتبط درجة غير أصولية الجملة بالمستوى الذي تنتمي إليه القاعدة التي تنحرف الجملة عنها)[١٦] فعنده أن جملة مثل "الرجل إلى جاء المدينة" وجملة مثل "سيعود حاملا مصر إلى الاستقلال"، جملتان غير أصوليتين، إلا أن درجة انحراف الجملة الأولى أعلى من درجة انحراف الجملة الثانية؛ لأن الجملة الأولى لا تخضع لقاعدة ترتيب العناصر اللغوية التي هي قاعدة بناء في مستوى البنية العميقة.[١٧]

ويمكننا القول: إن التراكيب غير الأصولية أو المحالة هي التي ينحرف الأداء الكلامي بها عن قوانين اللغة، أو هي التي تنحرف عن القواعد القائمة ضمن كفاية المتكلم اللغوية، والتي تعني القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في عملية التكلم كما يسميها تشومسكي[١٨].

فهذا المصطلح يشير إلى قدرة المتكلم ــ المستمع المثالي Ideal speaker – header على أن يجمع بين الأصوات اللغوية وبين المعاني، في تناسق وثيق مع قواعد لغته، فالكفاية اللغوية هي معرفة الإنسان الضمنية باللغة وقواعدها، أما استعمال اللغة أو الأداء الكلامي Performance فهو الاستعمال الآني ضمن كفايته اللغوية؛ فالكفاية اللغوية بالتالي هي التي تقود عملية الأداء الكلامي[١٩].

وحين ينحرف الأداء الكلامي عن قوانين اللغة، ولا ينطبق تماما مع الأصول اللغوية، فيبرز بعض الأغلاط في أداء المتكلم، يستطيع أبناء اللغة كشف هذا الانحراف عن قواعد اللغة من خلال كفايتهم اللغوية ومعرفتهم بقواعد لغتهم (فكأن متكلم اللغة قد اكتسب طريقة في التمييز بين ما هو خطأ في لغته وبين ما هو مطابق لأصولها)[٢٠] ، إن ابن اللغة يستطيع أن يصدر

حكمه على الجمل التي تصدر من الآخرين بالخطأ أو الصواب من خلال حدسه اللغوي Linguistic intuition الذي هو جزء من كفايته اللغوية، أي: جزء من معرفته الضمنية بقواعد اللغة، فهي تتيح له أن يلم بصورة كافية بنواحي استعمال لغته بحيث لا يقع في الأخطاء، وأن يعلم إذا كان الكلام الذي ينطق به متكلم آخر في لغته كلاما صحيحا أم غير صحيح.(وتعني كلمة الحدس اللغوي للمتكلم في ظل النظرية التوليدية والتحويلية مقدرته على الحكم بأصولية الجمل بصورة بديهية)[٢١].

أنماط التراكيب غير الأصولية في المقتضب

أريد أن أنوه إلى أنني كنت حريصا في إيراد التراكيب الممثلة للجمل غير الأصولية عند المبرد على عدم مناقشته فيما يقدمه من آراء وقضايا نحوية مختلفة، بل آثرت أن أعرض آراءه كما هي دون أن أعمل فيها يد التحريف بالإضافة أو الحذف أو الإثبات أو النفي، وإن كنت أختلف معه في بعض ما عرضه من آراء وقضايا، فمن ذلك ــ مثلا ــ منعه إلغاء ظن وأخواتها متقدمة، فعنده كما عند غيره من جمهور البصريين أن تركيبا مثل "ظننت زيد قائم" تركيب غير أصولي وغير صحيح؛ لأنه لا يجب إلغاء عمل ظن إذا تقدمت، بل يجب الإعمال؛ فتقول: ظننت زيدا قائما، يقول: (فالذي تلغيه لا يكون مقدما، إنما يكون في أضعاف الكلام؛ ألا ترى أنك لا تقول: ظننت زيد منطلق؛ لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك) [٢٢]، وأميل إلى ما ذهب إليه الكوفيون ــ وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيرهم ــ من جواز إلغاء التقدم؛ لورود ذلك في كلام العرب كما في قول الشاعر:

أرجو وآمل أن تدنو مودتهـــا وما إخال لدينا منك تنويـــــل

وكما في قول الآخر:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

فقد تقدم فعل الظن (إخال ووجدت) في البيتين، وتم إلغاؤهما، وعلى الرغم من ذلك فقد أوّلهما البصريون على إضمار ضمير الشأن في البيت الأول، واعتبروه هو المفعول الأول، وجملة " لدينا منك تنويل "في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلغاء، أما البيت الثاني فعلى تقدير اللام، والتقدير: أني وجدت لملاك، فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء(٢٣). وأرى أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الصواب لبعدهم عن التأويل؛ ولذلك لا نستطيع أن نسلم مع المبرد في الحكم على التركيب الذي ساقه بأنه غير جائز وغير أصولي، بل هو تركيب أصولي صحيح؛ لأنه يتوافق مع الاستعمال الفعلي للغة ومع ماورد من لسان العرب الذي لا يحتاج إلى تأويل، والمبرد والبصريون محججون بما ورد منه.

أقدم فيما يلي نماذج للتراكيب غير الأصولية عند المبرد، ولابد أن أشير قبل أن أشرع في ذلك إلى أنه اعتمد في الحكم على كثير من هذه التراكيب بعدم الأصولية على الانحراف والخلل التركيبي أكثر من اعتماده على الانحراف الدلالي الذي أشرنا إليه.

الاستدراك بـــ (لكن) بعد إيجاب

المعيار النحوي الذي وضعه المبرد وغيره من النحاة البصريين(٢٤) للعطف بلكن هو أن تكون للاستدراك بعد النفي إذا عطف بها مفرد على مفرد تقول: ما رأيت زيدا لكن عمرا، فتوجب بها بعد النفي؛ إذ يجب أن يكون ما بعد (لكن) على خلاف معنى ما قبلها من غير إضراب عما قبلها، أما إذا عطف بها جملة، فيجوز أن يستدرك بها بعد الإيجاب على أن يكون ما بعدها نفيا ليتحقق الاستدراك؛ إذ لابد ــ كما يذكر ابن يعيش ــ(٢٥) أن يكون في (لكن) نفي وإثبات، إن كان ما قبلها نفي كان ما بعدها مثبتا، وإن كان قبلها إيجاب كان ما بعدها منفيا، يقرر هذا المبرد بقوله: (فأما الخفيفة إذا كانت

عاطفة اسما على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلا بعد النفي ... فإن عطفت بها جملة ــ وهي الكلام المستغني ــ جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب تقول: قد جاءني زيد لكن عمرو لم يأتني)[٢٦] ومن أجل هذا حكم المبرد على تركيب مثل "جاءني عمرو لكن زيد " بأنه تركيب غير أصولي وغير صحيح، قال: (لا يجوز أن تقول: جاءني عمرو لكن زيد، ولكن ما جاءني عمرو لكن زيد)[٢٧]

والسبب في حكم المبرد على التركيب السابق بأنه غير صحيح، هو أن ما قبل (لكن) إيجاب، وما بعدها إيجاب أيضا، فلم يخالف الثاني الأول في المعنى ففسد الكلام، ولم يتحقق الاستدراك. وينص سيبويه على الشرط التركيبي والدلالي للعطف بلكن أيضا في قوله: (ومثله: ما مررت برجل صالح لكن طالح، أبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في بل. فإن قلت: مررت برجل صالح لكن طالح، فهو محال؛ لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفي).[٢٨]

عدم استغناء صلة الموصول (خلو جملة الصلة من عائد إلى الموصول)

اشترط النحاة في الجملة التي تقع صلة للموصول أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول، وهو من الشروط التركيبية اللازمة لربط الصلة بالموصول وتعلقها به، فإذا أخذت تحذف هذا العائد الذي يربط بين الصلة والموصول كان ذلك لغوا من الكلام وخطلا، يقول المبرد: (ولو قلت: قام الذي ضربت هند أباها لم يجز؛ لأن "الذي" لا يكون اسما إلا بصلة، ولا تكون صلته إلا كلاما مستغنيا؛ نحو الابتداء والخبر، والفعل والفاعل، والظرف مع ما فيه، نحو في الدار زيد. ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره).[٢٩]

فجملة الصلة في المثال الذي أورده المبرد وهي (ضربت هند أباها) لم تشتمل على عائد يرجع إلى الموصول؛ لأن (الهاء) في (أباها) يرجع إلى هند، فقد صار الكلام لا عائد فيه يرجع إلى (الذي)؛ ومن هنا حكم المبرد على التركيب السابق بأنه غير أصولي وغير جائز للخلل التركيبي الحاصل من عدم وجود العائد الذي يربط الصلة بالموصول. وقد كان من الممكن أن يعد التركيب السابق أصوليا صحيحا، إذا اشتملت جملة الصلة على ما يرجع إلى الموصول من ذكره كأن تقول: قام الذي ضربت هند أباها عنده أو في داره.

وقد كرّر المبرد الحديث عن عدم إتمام الصلة في مواضع أخرى من كتابه، وحكم على تراكيب كثيرة لم تكن صلة الموصول فيها كلاما مستغنيا بأنها غير أصولية، ومن ذلك قوله: (فإن قلت: رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان ــ لم يجز)[٣٠] فعنده أن صلة (الذي) جملة لم تتم فهي ليست مستغنية؛ إذ هي ابتداء لا خبر له، وهذه الجملة هي: (اللذان أبواهما منطلقان)؛ ولذلك يقول: (لأن قولك: أبواهما منطلقان صلة للذيْن، واللذان في صلة الذي. وهما ابتداء لا خبر له. فلم تتم الصلة). [٣١]

ويستمر المبرد في طريقة تخيلية تعليمية بارعة يستقصي المسألة من جميع وجوهها: (ولو أتيت بخبر، وليس فيه صلة الذي ما يرجع إليه لم يصح أيضا، فلو قلت: رأيت الذي اللذان أبواهما منطلقان في الدار ــ لم يجز أيضا، وإن كنت قد جئت بخبر؛ لأنه ليس في صلة الذي ما يرجع إليه).[٣٢] فعنده أن الجملة السابقة غير صحيحة رغم اشتمال جملة الصلة على مبتدأ وخبر؛ لأنها لم تشتمل على عائد يرجع إلى الموصول، وهو خلل تركيبي جعل الجملة غير أصولية.

زيادة (من) قبل المعرفة

وضع النحاة أسسا تركيبية لزيادة (من)، فلا تزاد إلا مع النكرة وأن تكون عامة وأن تكون في غير الموجب وذلك نحو: ما جاءني من أحد[٣٣]. فإذا اختلّ شرط من الشروط السابقة بأن تجعلها زائدة قبل المعرفة ــ مثلا ــ كان ذلك خللا تركيبيا يسم التركيب بالفساد وعدم الصحة، وقد وصف سيبويه زيادة (من) قبل المعرفة بأنه خَلْف بقوله: (.. وإنما منعك أن تحمل الكلام على (من) أنه خلف أن تقول: ما أتاني إلا من زيد) [٣٤] ، ومن هنا حكم المبرد على تركيب مثل "ما جاءني من عبد الله" بأنه تركيب غير أصولي وغير صحيح قال: (ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبد الله ــ لم يجز؛ لأن عبد الله معرفة، فإنما موضعه موضع واحد).[٣٥]

والخلل التركيبي الذي وسم التركيب السابق بالفساد وعدم الصحة ناتج من وضع المعروف موضع الجميع، أو وضع المعرفة موضع النكرة، وهو خلل تركيبي يسم التركيب بعدم الصحة، ويشرح المبرد في موضع آخر من كتابه هذا الخلل التركيبي بزيادة (من) قبل المعرفة كما يشرح الخلل الدلالي الناتج عن ذلك بقوله: (وإنما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأن المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع، فتدخل (من) لإبانة هذا المعنى، وذلك قولك: ما جاءني رجل، فيجوز أن تعنيَ رجلا واحدا، وتقع المعرفة في هذا الموضع. تقول: ما جاءني عبد الله. فإذا قلت: ما جاءني من رجل ــ لم يقع ذلك إلا للجنس كله، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفا ــ لم يجز لو قلت: ما جاءني من عبد الله ــ كان محالا؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع في الجنس).[٣٦]

إيلاء (أنَّ) المفتوحة المشددة لأفعال لا تدل على العلم واليقين

وضع النحاة شروطا تركيبية ودلالية لأنّ المفتوحة مشددة أو مخففة والأفعال التي تسبقها، ولما كان معنى (أنّ) التأكيد والتحقيق، كان لابد للأفعال التي تسبقها أن تشاكلها في هذا التحقيق، وأن تكون مطابقة لها في المعنى بأن تكون من حقول دلالية تدل على العلم واليقين ونحوهما مما معناه الثبوت والاستقرار تقول: علمت أنك مجتهد، وعلمت أن ستأتي، والغرض الدلالي من وراء ذلك ــ كما يقرر ابن يعيش ــ هو أن يتطابق معنيا العامل والمعمول ولا يتناقضا.[٣٧]

أما الأفعال التي تنتمي إلى حقول دلالية تدل على الطمع والإشفاق نحو اشتهيت وأردت وأرجو وأخاف، وهي أفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد، فلا ينبغي أن تقع قبل (أنّ) ثقيلة أو مخففة، بل تختص بالدخول على (أنْ) الخفيفة الناصبة للأفعال؛ لأنه لا تأكيد فيها، ولا مضارعة لما فيه تأكيد كما يذكر ابن يعيش[٣٨] فتقول: أرجو أن تحسن إليّ، وأخاف أن تسئ إليّ، ومن هنا كانت هذه الأفعال مناسبة دلاليا لمعنى (أنْ) الخفيفة؛ ومن أجل هذا حكم المبرد على تركيب مثل "أرجو أنّك ستقوم" بأنه تركيب غير أصولي، والسبب في ذلك ما حدث من خلل تركيبي نتيجة ما حدث من خلل توزيعي، حيث وليت (أنّ) المفتوحة المثقلة فعلا من حقل دلالي يدل على الرجاء، وهو فعل لا يدل على اليقين أو التحقق، وكان حقها أن تلي فعلا من حقل دلالي يدل على التثبت والاستقرار، أو كما يقول المبرد نفسه: (لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر)[٣٩]، كما يرجع ذلك أيضا إلى خلل دلالي نتج عن انتفاء معنى التأكيد والتحقيق عن الفعل (أرجو) الداخل على (أنّ) في المثال الذي أورده المبرد وعده غير صالح، وعددناه نحن غير أصولي.

وقوع (أنْ) الخفيفة (الناصبة) بعد ما كان من العلم أو وقوعها ثابتة على معنى الثقيلة

أوردت آنفا أن (أنْ) الخفيفة الناصبة للأفعال لا تقع إلا بعد أفعال من حقول دلالية تدل على الطمع والإشفاق وما في معناهما؛ لأن هذه الأفعال يجوز فيها أن يوجد ما بعدها وأن لا يوجد. وهي بذلك تتناسب دلاليا مع معنى (أنْ) الناصبة؛ لأنه لا تأكيد فيها، ولا مضارعة لما فيه تأكيد، وذلك تماما عكس (أنّ) المفتوحة خفيفة أو ثقيلة لابد أن تسبق بأفعال من حقول دلالية تدل على التثبت واليقين وهو ما يتطابق مع ما تدل عليه من التأكيد والتحقيق؛ ومن أجل ذلك حكم المبرد على تركيب مثل: "علمت أنْ يقوم زيد" بأنه تركيب غير أصولي للخلل التركيبي والدلالي الناتج عن إيلاء (أنْ) الناصبة فعلا يدل على اليقين، وكان حقها أن تلي فعلا يدل على الشك، وقد عبر المبرد عن ذلك بقوله: (ألا ترى أنه لا يصلح: علمت أنْ يقوم زيد؛ لأن (أنْ) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت؛ نحو: خفت أنْ تقوم يا فتى، وأرجو أنْ تذهب إلى زيد؛ لأنه شيء لم يستقر. فكل ما كان من الرجاء والخوف فهذا مجازه). (٤٠)

وضع "إنْ" الشرطية موضع "إذا"

الضابط التركيبي والدلالي لإذا، اختصاصها بما يتعين وجوده؛ ولذلك لا تقع المجازاة بها وإن كانت للاستقبال؛ لأن المذكر لها كالمعترف بوجود ذلك الأمر، وحق ما لا يجازى به أن لا تدري أيكون أم لا يكون، أما (إنْ) فإنها لا تكون لما يتعين وجوده، وإنما تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل؛ لأنها مبهمة؛ ولذلك تكون مع الأفعال المستقبلة؛ لأن الأفعال المستقبلة قد توجد وقد لا توجد، ولذلك يقول المبرد: (ألا ترى أنك إذا قلت: إن تأتني آتك ــ فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك: من أتاني أتيته، إنما معناه: إن

يأتني واحد من الناس آته. فإذا قلت: إذا أتيتني ـــ وجب أن يكون الإتيان معلوما، ألا ترى إلى قول الله عز وجل: (إذا السماء انفطرت) و(إذا الشمس كورت) و(إذا السماء انشقت) أن هذا واقع لا محالة) [٤١].

هكذا يقرر المبرد في غير خفاء ولا لبس الضابط التركيبي والدلالي لإذا وأنها تجئ مع ما يكون وما يقع لا محالة، وأن (إنْ) إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر. وذلك لا يجوز عنده أن تتبادل (إنْ) تركيبيا مع (إذا) بأن تقع موقعها، وبهذا الفهم نراه يحكم على تركيب مثل: "آتيك إن احمر البسر" بأنه تركيب محال، وعنده أن السبب في إحالة التركيب السابق سبب تركيبي ناتج عن وضع إنْ موضع إذا، وسبب دلالي مرده إلى أن احمرار البسر كائن لا محالة ولا مجال للشك في ذلك، وهو مما تختص به إذا التي لا تكون إلا مع ما يتعين وجوده. دون (إنْ) التي لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكا في وجوده، ينص على ذلك سيبويه أيضا في قوله: (إذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى. ويبين هذا أن إذا تجئ وقتا معلوما؛ ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إنْ احمر البسر كان قبيحا. فإنْ أبدا مبهمة).[٤٢]

الجزم مع سقوط الفاء بعد النهي في جواب الطلب بدون تقدير (إنْ) الشرطية بعد (لا)

إلى جانب تعويل المبرد على الخلل التركيبي في الحكم على كثير من التراكيب بأنها غير أصولية، نراه يعول على الجانب الدلالي في الحكم على تلك التراكيب بأنها غير أصولية أيضا؛ فإذا اختلّ المعنى كان التركيب محالا فاسدا، ومن أمثلة ذلك قوله: (ولو قلت: لا تعص الله يدخلْك النار ـــ كان محالا؛ لأن معناه: أطع الله. وقولك: أطع الله يدخلك النار محال) [٤٣] فقد حكم المبرد عل جملة "لا تعص الله يدخلك النار" بأنها محالة وغير أصولية، وكان المعول في حكمه بالفساد والإحالة على المعنى فقط، ونحن نفهم ذلك من

تعليقه على المثال بقوله: (لأن معناه: أطع الله. وقولك: أطع الله يدخلك النار محال) فعنده كما عند غيره من النحاة أنه لا يجوز جزم المضارع الواقع في جواب الطلب عند سقوط الفاء، إلا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول (إنْ) الشرطية على (لا) [٤٤]، فإذا صح المعنى عُدّ التركيب أصوليا صحيحا، وإن اختل المعنى، عد التركيب غير أصولي، وإذن فالمعول في الحكم على التركيب بصحته أو فساده كان على المعنى أو الدلالة؛ ففي المثال الذي ساقه المبرد لا يصح جزم المضارع فيه وذلك لعدم استواء المعنى إذا نحن أحللنا (إنْ) الشرطية محل (لا) الناهية؛ إذ يصير التركيب محالا إذا نحن قلنا: إن لا تعص الله يدخلك النار، أما إذا قلنا: لا تعص الله يدخلْك الجنة، فإن جزم المضارع يكون صحيحا لصحة قولنا: إلا تعص الله يدخلك الجنة؛ فالحكم بأصولية التركيب: "لا تعص الله يدخلك الجنة" بجزم المضارع في جواب الطلب، وبعدم أصولية: "لا تعص الله يدخلك النار" يرجع إلى المعنى وحده. وقد كان من الممكن عد التركيب السابق أصوليا إذا رفع المضارع الواقع في جواب الطلب يقول: (وكذلك: لا تدن من الأسد يأكلك؛ لأنك إذا قلت: "لا تدن" فإنما تريد: تباعد، ولو قلت: تباعد من الأسد يأكلك ــ كان محالا؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه. ولكن لو رفعت كان جيدا. تريد فإنه مما يأكلك)[٤٥] فالمثال الذي ساقه المبرد يظل غير أصولي إذا كان المضارع الواقع في جواب النهي مجزوما بسبب فساد المعنى والتقدير إذا نحن أحللنا (إن) الشرطية محل (لا) الناهية؛ إذ يفسد المعنى حين نقول: إلا تدن من الأسد يأكلك، أما إذا رفع المضارع الواقع في جواب الطلب فعندئذ يكون التركيب أصوليا صحيحا؛ لأن معناه يكون وقتئذ: لا تدن من الأسد فإنه مما يأكلك. يقرر هذا سيبويه أيضا بقوله: (فإن قلت: لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن

جزمت، وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله، فإن رفعت فالكلام حسن، كأنك قلت: لا تدن منه فإنه مما يأكلك).[٤٦]

ونحن نلحظ اعتماد المبرد على المعنى المعجمي في تحليله النحوي، فحكمه على التركيب السابق بأنه غير أصولي راجع إلى معنى (لا تدن) المعجمي الذي هو تباعد، (ولو قلت: تباعد من الأسد يأكلك كان محالا).[٤٧]

تذكير الفعل مع الفاعل الحقيقي التأنيث

حدد المبرد كغيره من النحاة الضابط التركيبي للزوم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي، وهو أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث، وهو ما كان تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثا، تقول: قامت هند؛ فتلحق التاء بالفعل إيذانا بأن فاعله مؤنث ، والسبب في لزوم تاء التأنيث للفعل يحدده ابن يعيش بقوله: (.. أن التأنيث معنى لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره ...فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته)[٤٨]، أما إذا فصل بين الفعل والفاعل بغير(إلا) جاز ثبوت التاء وحذفها ،يقول المبرد: (ويجيزون: حضر القاضي اليوم امرأة، فيجيزون الحذف مع طول الكلام؛ لأنهم يرون ما زاد عوضا مما حذف).[٤٩]

وتأسيسا على هذا منع المبرد أن يقال: ضرب جاريتُك زيدا، وجاء أمتك (فأما ضرب جاريتك زيدا، وجاء أمتك، وقام هند ــ فغير جائز؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي)[٥٠] فالحكم على التراكيب التي أوردها المبرد بأنها غير جائزة مرده إلى خلل تركيبي ناتج عن تجرد الفعل من تاء التأنيث، مع وجوب إثباتها؛ لأن الفاعل حقيقي التأنيث؛ ومن أجل هذا أدرجت هذين التركيبين ضمن التراكيب غير الأصولية، وقد كرر المبرد الحديث عن ذلك في غير موضع من كتابه يقول ــ مثلا ــ في باب المفعول الذي لا يذكر فاعله: (ولو قلت: ضرب هند. وشتم جاريتك ــ لم يصلح حتى تقول: ضربت

هند، وشتمت جاريتك؛ لأن هندا والجارية مؤنثات على الحقيقة، فلا بد من علامة التأنيث).[٥١]

إظهار علامة المضمرين في نعم وبئس

من الضوابط التركيبية لنعم وبئس أنهما فعلان يلزم لكل واحد منهما فاعل تحقيقا لمبدأ الفائدة أو على حد تعبير ابن يعيش: (ضرورة انعقاد الكلام واستقلال الفائدة)[٥٢]، وفاعلاهما على ضربين أحدهما: أن يكون الفاعل اسما مظهرا فيه الألف واللام أو مضافا إلى ما فيه الألف واللام نحو: نعم الرجل عبد الله، ونعم غلام الرجل عمرو، والضرب الآخر أن يكون مضمرا مفسرا بنكرة منصوبة، نحو قولك: نعم رجلا زيد، وبئس غلاما عمرو؛ ففي كل واحد من نعم وبئس فاعل أضمر قبل أن يتقدمه ظاهر؛ فلزم تفسيره بالنكرة، والغرض من ذلك ــ كما يقرر ابن يعيش ــ (ليكون هذا التفسير في تبيينه بمنزلة تقدم الذكر له، والأصل في كل مضمر أن يكون بعد الذكر)[٥٣]، والمضمر ــ هنا ــ هو الرجل في المثال الأول، والغلام في المثال الثاني، استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته، وبناء على هذا لا يجوز أن تظهر علامة المضمرين في نعم فلا تقول: نعموا رجالا ولا بئسا غلاما عمرو ــ مثلا ــ، ومن هنا حكم المبرد على تراكيب مثل: قومك نعموا رجالا، وقومك بئسوا رجالا، وأخواك بئسا رجلين بأنها تراكيب غير أصولية وغير صحيحة، وعنده أن السبب في ذلك هو(أن نعم وبئس تقعان مضمرا فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز).[٥٤]

والغرض الدلالي من هذا الإضمار هو: (التوسع في اللغة، والتخفيف فإنّ لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام) كما يقرر ابن يعيش[٥٥]، ينص على ذلك أيضا سيبويه بقوله: (واعلم أنك لا تظهر علامة المضمرين في نعم، لا تقول: نعموا رجالا، يكتفون بالذي يفسره).[٥٦]

إضافة ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال

لما كان الغرض من الإضافة هو التعريف أو التخصيص؛ لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة وكما يقول المبرد: (لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه) [٥٧]، كما يكتسب تخصيصا إن كان نكرة، ومن أجل هذا منع المبرد إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها، فإذا أريد إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس، ثم تكتسي تعريفا إضافيا غير التعريف الذي كان فيها، والمبرد يصدر في رأيه هذا عن أصل من الأصول النحوية المعتدّ بها وهو القياس. يقول: (والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال. لا يجوز أن تقول: جاءني الغلامُ زيدٍ؛ لأن الغلام معرف بالإضافة. وكذلك لا تقول: هذه الدار عبد الله، ولا أخذت الثوبَ زيدٍ.)[٥٨] فالتراكيب السابقة التي ساقها المبرد وحكم عليها بعدم الجواز، وأدرجناها نحن ضمن التراكيب غير الأصولية يرجع سبب إحالتها إلى انحراف تركيبي نتج عن إضافة ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة إلى المعرفة، إذ تجوز إضافة الأسماء المشتقة إلى المعرفة، تقول: الضاربو زيد ــ مثلا ــ، أما ما ليس مشتقا فلا تجوز إضافته، بل إن المبرد وصف هذا المسلك بالخطأ الفاحش قال: (اعلم أن قوما[٥٩] يقولون: أخذت الثلاثة الدراهم، وأخذت الخمسة عشر الدرهم. وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدرهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف. وهذا خطأ فاحش)[٦٠]، وفي هذا السياق نراه يمنع إضافة العدد المركب إلى المعرفة، فعنده أن قولك: مررت بالقوم خمسة عشرهم غير جائز مطلقا، والسبب في ذلك أن مميز الأعداد المركبة لا يكون إلا نكرة مفردة، بخلاف الأعداد من ثلاثة إلى عشرة التي تضاف إلى المعرفة والنكرة، والانحراف التركيبي الذي وسم التركيب الذي ساقه المبرد بالفساد

ناتج من إضافة العدد المركب إلى المعرفة وحقها أن تضاف إلى النكرة المفردة؛ لأن مميزها مفرد نكرة، وهو انحراف يسم التركيب بالفساد المطلق. يقول المبرد: (فأما قولك: مررت بالقوم خمستهم فغيرجائز عندنا البتة؛ لأن ما بعد خمسة عشر إذا كان عددا لم يكن إلا مفردا؛ نحو: خمسة عشر رجلا، ولم يكن إلا نكرة). (٦١)

دخول لام الابتداء على اسم (إنّ) دون الفصل بينها وبين اسمها بشبه الجملة

من الضوابط التركيبية للام الابتداء جواز دخولها على اسم إنّ إذا فصل بينها وبين اسمها بخبر ظرف أو جار ومجرور كما في قوله تعالى: " إن في ذلك لآية "(٦٢)، ومن هنا منع المبرد أن تقول: إن لزيدا في الدار، والحكم على هذا التركيب بأنه غير أصولي يرجع إلى سبب تركيبي يعود إلى خلل توزيعي ناتج عن إيلاء لام الابتداء لإنّ مباشرة دون فاصل، وانتفاء الفصل جعل التركيب فاسدا، كما يرجع إلى سبب دلالي وهو الجمع بين حرفيْ معنى بمعنى واحد؛ إذ تدل كل من إنّ واللام على التأكيد، فكان لابد من الفصل بينهما ليكون التركيب أصوليا.

وفي هذا السياق أيضا لا يجيز المبرد إدخال (إنّ) على (أنّ) إلا إذا فصل بينهما، والسبب في ذلك أنهم لا يجمعون بين حرفيْ معنى، بمعنى واحد إلا إذا فصل بينهما، فإذا كانوا امتنعوا من الجمع بين اللام وإنّ مع تباين لفظيهما فلأن يجمعوا بين إنّ المكسورة والمفتوحة مع اتحاد اللفظ والمعنى كان ذلك أولى. (٦٣) ومن أجل هذا منع المبرد أن تقول: إنّ أنّ زيدا منطلق، وعددنا نحن ذلك من التراكيب غير الأصولية، وانحرافه عن التراكيب الصحيحة ناتج عن خلل توزيعي من دخول إنّ على الأداة وليس على الاسم؛ فمن الشروط التركيبية لإنّ أن تترابط توزيعيا مع العناصر اللغوية في الجملة الاسمية التي

تدخل عليها؛ إذ ينبغي أن تدخل على الاسم وليس على نمط آخر من أنماط الكلمة كالفعل أو الحرف، ويقدم لنا المبرد إمكانية جعل التركيب السابق صحيحا من خلال الفصل بين الحرفين بأن نقول: إنّ في الدار أنك منطلق ــ مثلا ــ، وبذلك يتحول التركيب من فاسد إلى صحيح.

عدم تكرار (إما) المكسورة

يرى المبرد أن (إما) المكسورة تكون في موضع (أو)، وإذا ذكرت (إما) فلابد من تكريرها، بخلاف (أما) المفتوحة؛ إذ يمكن الوقف عليها إذا تم خبرها، تقول: أما زيد فقائم. فإن الكلام مستغن من قبل التكرير، أي: إن الفائدة قد تحققت من الكلام قبل تكرير (أما)؛ ولذا فليس هناك حاجة إلى تكرارها، أما إما المكسورة فلابد أن يكون المعطوف عليه بها مصدَّرا بإما أخرى، من قبل أنه لا يجوز ذكر إما الثانية لاختلال المعنى، حيث لا تتحقق الفائدة؛ لأن ما بعد إما لا يكون كلاما مستغنيا؛ ومن أجل هذا حكم المبرد على تركيب مثل: ضربت إما زيدا بأنه غير جائز وغير أصولي، يقول: (ولو قلت: ضربت إما زيدا، وسكت ــ لم يجز؛ لأن المعنى: هذا أو هذا؛ ألا ترى أن ما بعد (إما) لا يكون كلاما مستغنيا)[٦٤] وعنده أن ذلك يرجع إلى سببين: أحدهما: سبب تركيبي يعود إلى وجوب تكرار (إما)؛ لأن المعطوف عليه بإما يجب أن يكون مصدرا بإما أخرى، وثانيهما: سبب دلالي يرجع إلى فساد المعنى بسبب عدم تحقق الفائدة؛ لأن ما بعد إما في المثال السابق كلام غير مستغن على حد وصف المبرد، وعلى هذا فسبب عدم أصولية التركيب السابق ترجع إلى خرق القاعدتين التركيبية والدلالية معا[٦٥].

وضع (أنّ) المفتوحة موضع (إنّ) المكسورة بعد حتى الابتدائية

وضع النحاة ضوابط تركيبية ودلالية للمواضع التي ترد فيها (إنّ) مكسورة أو مفتوحة تجنبا للخطأ الذي يكثر في وقوع أحدهما موقع الآخر،

وفي ذلك حرص من النحاة على ضبط الكلام واستقامة الألسنة التي هي غاية من غايات النحو الجليلة، ومن هذه المواضع وقوعها بعد حتى التي تأتي على ثلاثة أضرب؛ إذ تكون جارة بمعنى الغاية، وتكون عاطفة بمعنى الواو، وتكون حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام فتقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، فإن وقعت إنّ بعد حتى التي للابتداء لم تكن إلا مكسورة؛ لأنه موضع تعاقب عليه الاسم والفعل فهو موضع جملة، يقول المبرد: (تقول: قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله .. لأنه موضع ابتداء. ألا ترى أنك تقول: قد قاله القوم حتى زيد يقوله)[٦٦]، فهذه جملة أصولية صحيحة لصحة وقوع الجملة الاسمية (زيد يقوله) بعد حتى؛ ومن ثم صح كسر همزة (إن) بعدها، فهي في تأويل الجملة، وما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة كما هو مقرر، فإذا ذهبت تضع أن المفتوحة موضع المكسورة كان ذلك فسادا في المعنى وخللا في التركيب؛ لأن (أنّ) في تأويل الاسم، وهي معمولة لما قبلها لأنها في حكم المصدر أو المفرد فهي تشكل مع اسمها وخبرها اسما يقع موقع المفرد حيث تقع فاعلة ومفعولة ومبتدأ ومجرورة وغيرها من الوظائف النحوية المختلفة؛ ولذلك إذا وضعتها موضع (إنّ) في المثال الذي أورده المبرد فقلت: قد قاله القوم حتى أنّ زيدا يقوله، فقد فسد المعنى؛ لأننا مضطرون إلى تأويل ما بعد حتى باسم مفرد؛ لأن (أنّ) تعامل معاملة المصدر أو المفرد؛ ولذلك لا يمكن أن يقال: قد قاله القوم حتى قول زيد، وهذا يجعل التركيب محالا وغير أصولي، يقول المبرد: (ولو قلت في هذا الموضع: (أنّ) كان محالا؛ لأن (أنّ) مصدر ينبئ عن قصة، فلو كان: قد قاله القوم حتى قول زيد ــ كان محالا).[٦٧]

أما إذا كانت (حتى) جارة أو عاطفة فلا تقع بعدها (أنّ)إلا مفتوحة كما تقول: بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس أي: حتى ظلمُك الناس؛ لأن حتى

في العطف لا يكون ما بعدها إلا من جنس ما قبلها كما يقول ابن يعيش[٦٨]، وظلم الناس من جملة الحديث والأمر، والذي أوجب فتح همزة إنّ بعد حتى العاطفة في المثال السابق صحة تأويلها مع معموليها بمصدر أو اسم وقع موقع المفرد، فقد كان مظنة للمفرد، وما كان مظنة للمفرد لم تقع فيه إلا المفتوحة، وهذا هو الضابط التركيبي والدلالي الذي وضعه النحاة للمواضع التي ترد فيه كل منهما، يقول المبرد: (ولكن لو قلت: بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس ــ كان من مواضع (أنّ) المفتوحة؛ لأن المعنى: بلغني أمرك حتى ظلمك الناس. وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى)[٦٩]، ونحن نلحظ صدور المبرد في تحليله النحوي والحكم على بعض التراكيب بالفساد أو الاستقامة عن فكرة الأصل للتركيب، وهو ما يعرف في النظرية التوليدية والتحويلية باسم البنية العميقة deep structure؛ فالبنية العميقة للتركيب الذي حكم عليه بالإحالة وهو " قد قاله القوم حتى أنّ زيدا يقوله" هي: قد قاله القوم حتى قول زيد، وهو مما لا يستقيم من حيث المعنى، فهذا انحراف دلالي يسم التركيب بالفساد إلى جانب الانحراف التركيبي المتمثل في وضع عنصر لغوي موضع عنصر لغوي آخر، وهو وضع (أنّ) موضع (إنّ)، والمثال الذي أورده وحكم عليه بالصحة وهو: " بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس " بنيته العميقة هي: بلغني أمرك حتى ظلمك الناس. وهو مما يستقيم من حيث المعنى؛ ولذلك نراه يقول: (وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى)، فقد عول المبرد على الانحراف الدلالي إلى جانب تعويله على الانحراف التركيبي في الحكم على التراكيب بالصحة أو الفساد.

مجئ تمييز ألفاظ العقود جمعا

في إطار الالتزام بما يقرره النظام اللغوي من قواعد نحوية يجب الالتزام بها ضمانا لصحة التراكيب واستقامة الكلام، وضع النحاة ضوابط تركيبية

للوظائف النحوية المختلفة؛ فالضابط التركيبي لتمييز الأعداد من عشرين إلى تسعين، وهي ما اصطلح على تسميتها بألفاظ العقود، لا يكون إلا مفردا منصوبا، نحو عشرون رجلا، وعشرون امرأة، يقول ابن مالك :

وميّز العشرين للتسعينـــــــا بواحد، كأربعين حينـــــــا

هذا هو الضابط التركيبي لهذه الفئة من الأعداد، والخروج عن هذا الضابط يعد انحرافا تركيبيا يجعل التركيب محالا، وغير أصولي؛ ومن أجل ذلك حكم المبرد على تركيب مثل: "عندي عشرون دراهم " بعدم الجواز، ويذكر لنا الغرض الدلالي من جعل تمييز هذه الفئة من الأعداد مفردا لا جمعا بقوله: (.. لأنك إذا قلت: (عشرون)، فقد أتيت على العدد، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس) [٧٠] وهو مما يحصل بالواحد، وهو أخف كما يقرر ابن يعيش[٧١]؛ ولذلك كان حكم المبرد على التركيب السابق بعدم الجواز لسببين أحدهما: تركيبي وهو مجئ تمييز العشرين جمعا، وكان حقه أن يكون مفردا، وثانيهما: دلالي وهو فوات التخفيف الحاصل من عدم استعمال التمييز مفردا.

جر تمييز العدد بمن

أجاز النحاة جر التمييز بمن، تقول: عندي قفيز من برّ، وشبر من أرض، ومنوان من عسل، وما أحسنه من رجل، واستثنوا من ذلك التمييز الفاعل في المعنى، وهو المحول عن الفاعل في الصناعة كما في طاب زيد نفسا، فإنه لا يجوز جره بمن، فلا يجوز أن تقول: طاب زيد من نفس، أما إذا كان فاعلا في المعنى وغير محول جاز دخول (من) عليه كما في نحو: لله دره فارسا، فهو وإن كان فاعلا في المعنى فإنه غير محول، فيجوز دخول (من) عليه، بل استحسن المبرد دخول (من) عليه توكيدا يقول: (ومن التمييز: ويحه رجلا، ولله دره فارسا، وحسبك به شجاعا، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن

أن تدخل (من) توكيدا لنكرة، فتقول: ويحه من رجل، ولله دره من فارس، وحسبك به من شجاع ..)[٧٢]، كما استثنى النحاة من جر التمييز بمن التمييز المحول عن المفعول به نحو: غرست الأرض شجرا، وما أحسن زيدا أدبا، فإنه يمتنع فيه الجر بمن. والأمر كذلك بالنسبة لتمييز العدد لا يجوز جره بمن، فلا يجوز أن تقول: عندي عشرون من درهم، وقد لخص ابن مالك في ألفيته هذا الضابط التركيبي لجر التمييز بمن بقوله:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى: كطب نفسا تُفَدْ[٧٣]

ومن أجل هذا حكم المبرد على تركيب مثل: "عشرون من درهم " بأنه غير جائز للانحراف التركيبي الناتج عن جر تمييز العدد بمن، وكان حقه أن يكون منصوبا، وهذا ما جعل التركيب محالا.

فصل الضمير مع وجوب وصله

في إطار الالتزام بما يقرره النظام اللغوي من قواعد نحوية ضرورة انعقاد الكلام وتحقيق الفائدة. منع المبرد كغيره من النحاة العدول عن الضمير المتصل إلى المنفصل في كل موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل، فلا يقال في ضربتك: ضربت إياك؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل فتقول: ضربتك، يقول ابن مالك:

وفي اختيار لا يجئ المنفصل إذا تأتى أن يجئ المتصلْ

والسبب في ذلك هو أن المتصل أقل حروفا من المنفصل كالتاء في قمت، والكاف في ضربك طلبا للإيجاز والاختصار، أما المنفصل فلا يكون إلا على حرفين أو أكثر لأنه منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة؛ ولذلك كان النطق بالمتصل أخف[٧٤]. ولذلك منع المبرد أن تقول: ضرب زيد إياه بدلا من ضربه زيد، يقول: (إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل. تقول: ضرب زيد عمرا. فإن كنيت عن عمرو قلت: ضربه زيد.

ولم تقل: ضرب زيد إياه).[٧٥] فالتركيب السابق به خرق لقاعدة تركيبية مؤداها: وصل الضمير متى أمكن وصله وعدم العدول إلى المنفصل، كما أن به خرقا لقاعدة دلالية أقرها النحاة مع وصل الضمير وهي: الخفة والإيجاز والاختصار؛ ذلك أن المتصل أقل حروفا من المنفصل وأوجز؛ ولذا كان النطق بالمتصل أخفّ فلذلك لا يستعملون المنفصل في المواضع التي يمكن أن يقع فيها المتصل؛ لأنهم لا يعدلون إلى الأثقل عن الأخف والمعنى واحد إلا لضرورة كما يقرر ابن يعيش[٧٦]. والانحراف عن القاعدتين التركيبية والدلالية جعلنا ندرج هذا التركيب ضمن التراكيب غير الأصولية أو المحالة.

الاقتصار على أحد مفعولي (ظن) دون دليل على المحذوف

ثمة ضابط تركيبي وضعه النحاة لحذف أي عنصر لغوي من عناصر الكلام، وهو لا حذف إلا بدليل، فقد منعوا في باب (ظن وأخواتها) أو أفعال الشك واليقين سقوط المفعولين، أو سقوط أحدهما إلا إذا دلّ دليل على ذلك؛ فعندئذ يمكن حذف المفعولين كما في قول الكميت:

بأي كتاب أم بأية سنـــــــــة ترى حبهم عارا عليّ وتحسب

أي: وتحسب حبهم عارا عليّ، فحذف المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما. كما يمكن حذف أحد المفعولين للدلالة أيضا كما في قول عنترة:

ولقد نزلت ــ فلا تظني غيره ــ مني بمنزلة المحب المكرم

أي: فلا تظني غيره واقعا[٧٧].

أما إذا فقد الدليل على الحذف لم يجز حذف المفعولين، أو أحدهما، والسبب في عدم جواز ذلك إلا بدليل، أن أفعال الشك واليقين هذه تدخل على المبتدأ والخبر، ولابد لكل واحد منهما من صاحبه، ولذلك لا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر؛ لأن بمجموعهما تتم الفائدة للمخاطب؛ فالمفعول الثاني معتمد الفائدة، والمفعول الأول معتمد البيان، ومن أجل هذا

منع المبرد تركيبا مثل: (ظننت زيدا) قال: (ولا يجوز: ظننت زيدا؛ لأن الشك إنما هو في المفعول الثاني؛ لأن الثاني خبر الأول، ولا يكون أبدا إلا بخبر).(٧٨)

فالحكم على التركيب السابق بأنه غير جائز وغير صحيح يرجع في تقدير المبرد إلى الانحراف الناتج عن الاقتصار على المفعول الأول لظن دون الثاني، ويرجع أيضا إلى الانحراف الدلالي الناتج عن عدم تحقق الفائدة من الاقتصار على أحد المفعولين؛ وذلك لأن الفائدة مرتبطة بهما جميعا؛ إذ المفعول الثاني معتمد الفائدة، والمفعول الأول معتمد البيان، وقد عبر المبرد عن ذلك بقوله: (لأن الشك إنما هو في المفعول الثاني؛ لأن الثاني خبر الأول)(٧٩) فحينما تقول: ظننت زيدا قائما ، بذكر المفعولين، فالشك إنما يقع في قيام زيد لا في زيد ذاته. وإنما ذكر المفعول الأول لبيان من أسند إليه هذا الخبر، وحذف المفعول الثاني يجعل الأول بلا خبر، وهذا محال.

دخول الفاء في خبر المبتدأ العاري من معنى الشرط

الضابط التركيبي الذي وضعه النحاة لدخول الفاء في خبر المبتدأ هو أن يتضمن المبتدأ معنى الشرط والجزاء بأن يكون شائعا لا لشخص بعينه، وذلك في الاسم الموصول والنكرة الموصوفة، وكانت صلته من جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور، وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء، وذلك قولك: كل رجل يأتيني فله درهم، وقولك: الذي يأتيني فله درهم، فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء كما يقول المبرد(٨٠).

فلابد أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء، يقول ابن يعيش: (ألا ترى أنك إذا قلت: الذي يأتيني فله درهم أذن

ذلك بأن الدرهم مستحق له بإتيانه؛ لأن الفاء للتعقيب والمسبب يوجد عقيب السبب).[٨١]

لابد ــ إذن ــ أن يكون المبتدأ شائعا غير مخصوص لكي تدخل الفاء في خبره، وأن تكون صلته فعلا أو جارا ومجرورا؛ لأنه إذا كان شائعا كان مبهما غير مخصوص، وباب الشرط مبني على الإبهام، كما يقول ابن يعيش[٨٢]، أما إذا عري المبتدأ من معنى الشرط والجزاء بأن جعلته لواحد مخصوص لم يجز دخول الفاء في خبره لبعده عن الشرط والجزاء، فيمتنع: زيد فمنطلق[٨٣]، وزيد الذي أتاني فله درهم؛ لأن المبتدأ عري عن معنى الشرط؛ لأنه مخصوص، وليس شائعا مبهما؛ ومن ثم فلا معنى لدخول الفاء هنا؛ لأن الكلام إنجاز محض، ولا مذهب للمجازاة فيه، ينص على ذلك سيبويه أيضا بقوله: (ألا ترى أنك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرم محمود، كان حسنا. ولو قلت زيد فله درهم لم يجز. وإنما جاز ذلك لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم. في معنى الجزاء، فدخلت الفاء كما تدخل في خبر الجزاء).[٨٤]

هذا هو الضابط التركيبي والإطار القاعدي الذي وضعه النحاة لجواز دخول الفاء في خبر المبتدأ، وبناء على هذا حكم المبرد على تركيب مثل: " زيد فله درهم " بعدم الجواز، يقول: (ألا ترى أنك تقول: الذي يأتيك فله درهم. فلولا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجز دخول الفاء؛ كما لا يجوز: زيد فله درهم، وعبد الله فمنطلق)[٨٥] والذي جعل التركيبين السابقين غير أصوليين هو الانحراف التركيبي الناتج عن دخول الفاء في خبر مبتدأ مخصوص غير شائع ولا مبهم، ومن ثم متجرد من معنى الشرط.

تأكيد ما لا يتبعض أو يتجزأ

الضابط التركيبي الذي وضعه النحاة للتأكيد بكل وأجمع أنه لا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويصح تجزئته فتقول: أكلت الرغيف كله؛ لأن الرغيف مما يتجزأ؛ إذ يمكن أكل بعضه أو أكثره، وإذا كان العامل مما يقبل التجزئة نحو: رأيت زيدا وضربت عمرا؛ لأن الرؤية والضرب يجوز أن يقعا ببعضه وأن يقعا بكله جاز تأكيده بكل وأجمع إذا أريد جميع أجزائه، وهذا هو ما عناه صاحب المفصل بقوله: (ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه)[٨٦]، وهو ما عبر عنه ابن الحاجب أيضا وشرحه الرضي بقوله: (ولا يؤكد بكل وأجمع، إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حسًا أو حكما)[٨٧]، فمعنى صحة افتراق أجزائه حسًا، نحو القوم، والرجال، أن له أفرادا يتميز في الحسّ بعضها من بعض، ومعنى صحة افتراق أجزائه حكما، أنه مفرد متصل الأجزاء كالعبد والدار وزيد، فإنه تفترق أجزاؤه حكما بالنسبة إلى بعض الأفعال، كالشراء والبيع، فيجوز توكيده، إذن، بالكل نحو: اشتريت العبد كله، فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي، أما إذا كان العامل مما لا يقبل التجزئة، ولا تفترق أجزاء المؤكَّد حكما بالنسبة إلى بعض الأفعال، كالمجئ والذهاب فلا يجوز توكيده، فلا تقول: جاءني العبد كله، وذهب زيد كله؛ لأن المجئ والإقبال لا يصح من أجزائهما، وأجزاء زيد والعبد لا تفترق بالنسبة إلى الذهاب أو المجئ، بأن يجئ أو يذهب بعضه، ولا يجئ أو يذهب الباقي. هذا هو الضابط التركيبي الذي وضعه النحاة للتوكيد بكل وأجمع، والخروج عن هذا الضابط يعد انحرافا يسم التركيب بالفساد، ومن هنا حكم المبرد على تركيب مثل: "مررت بزيد كله" بأنه غير جائز، وغير أصولي، يقول: (ولا يجوز مررت بزيد كله ؛لأن كلا لا يقوم في هذا الموضع)[٨٨]، والسبب في فساد التركيب السابق هو ما حدث من انحراف تركيبي تمثل في توكيد ما لا

يتبعض أو يتجزأ وهو(زيد)، كما أن العامل (مررت) مما لا يقبل التجزئة، ولا تفترق أجزاء زيد حكما بالنسبة إليه، بأن تمرّ ببعضه، ولا تمر بالباقي، وقد كان يمكن عد هذا التركيب أصوليا صحيحا، لو كان العامل مما يقبل التجزئة بأن تقول: جاء زيد كله، وأنت تريد أنه جاء سالم الأعضاء والأجزاء فعندذلك يجوز توكيده .

مجئ اسم كان نكرة، والخبر معرفة

من الأنماط التركيبية التي انحرفت عن الكفاية اللغوية انحرافا وصل بها إلي أن يصبح التركيب غير أصوليّ مجئ اسم كان نكرة، وخبرها معرفة، يذكر لنا المبرد الضابط التركيبي لذلك بقوله: (اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يُجعل اسم كان المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر .. فإذا قلت: كان عبد الله، فقد ألقيت إلى السامع اسما يعرفه، فهو يتوقع ما تخبره عنه).[٨٩]

والخروج عن هذا الضابط بالقلب بأن تجعل الاسم نكرة والخبر معرفة يسم التركيب بالإحالة، وقد حكم عليه المبرد بأنه لم يفد معنى يقول: (ألا ترى أنك لو قلت: كان رجل قائما، وكان إنسان ظريفا ــ لم تفد بهذا معنى ،لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان، وأنه مما يكون، وإنما وضع الخبر للفائدة)[٩٠].

هكذا يقررلنا المبرد سبب حكمه على التركيبين السابقين بأنهما غير أصوليين؛ ذلك بأنهما لم يفيدا معنى بمجئ اسميهما نكرة غير محددة، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه (والغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك في علم ذلك المخاطب)[٩١].

وهو خلل دلالي واضح إلى جانب الخلل التركيبي الناتج عن القلب بجعل الاسم نكرة، والخبر معرفة، وهذان الخللان التركيبي والدلالي جعلا التركيبين السابقين من التراكيب غير الأصولية .

يقرر هذا أيضا سيبويه بقوله: (فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس).(٩٢)

وقد كان من الممكن عد التركيبين السابقين من التراكيب الأصولية الصحيحة، إذا قربت النكرة من المعرفة بأن توصف، ويحصل بالإخبار عنها فائدة، يقدم لنا المبرد هذه الإمكانية بقوله: (وكذلك لو قربت النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف ــ لجاز أن تخبر عنها، وكان فيها حينئذ فائدة؛ نحو قولك: كان رجل من بني فلان فارسا، وكان رجل من أهل البصرة شجاعا. وذلك لأن هذا يجوز ألا يكون، أو يكون فلا يعلم. فلذلك ذكرنا أن الاسم المعروف هو الذي له هذا الموضع).(٩٣)

فمع أن اسم (كان) في النص السابق نكرة، إلا أن التركيب أصولي صحيح؛ لأن النكرة أصبحت محدودة، وحملت من الشروط التركيبية ما أمكن تفسيرها من خلالها حيث اقتربت من المعرفة بما تحمله من الوصف؛ ومن ثم جاز الإخبار عنها، وكان فيها فائدة، وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة كما يذكر ابن يعيش.

توسط خبر (إنّ) وهو غير شبه جملة

في إطار الشروط التركيبية التي وضعت لإنّ وأخواتها، منع المبرد وغيره من النحاة تقدم خبر(إنّ) على اسمها، والعلة في ذلك أن هذه الحروف غير متصرفة، ولأنها فروع على الأفعال في العمل فقد انحطت عن درجة الأفعال، فبينما يجوز التقديم في الأفعال نحو: قائما كان زيد، وكان قائما زيد،

لم يجز ذلك في هذه الحروف، يقول المبرد: (فأما التقديم والتأخير، نحو: إن منطلق زيدا ــ فلا يجوز؛ لأنها حرف جامد. لا تقول فيه: فعل، ولا فاعل؛ كما كنت تقول في (كان): يكون، وهو كائن، وغير هذا من الأمثلة)[٩٤] ،ويقول في موضع آخر: (ألا ترى أنك تقول: إن زيدا منطلق، ولو قدمت الخبر لم تقل: إن منطلق زيدا؛ لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة، ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها، وهذا محال)[٩٥].

أما إذا كان الخبرظرفا أو جارا ومجرورا جاز أن يتقدم على الاسم فلك أن تقول: إن في الدار زيدا؛ وذلك أنهم قد توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال (ولكن إن كان الذي يليها ظرفا فكان خبرا، أو غير خبر جاز)[٩٦]، فإذا أخذت تقدم الخبرعلى الاسم، وهو غير ظرف بأن كان اسما مثلا فإن ذلك يسم التركيب بالإحالة؛ ومن ثم نرى المبرد يحكم على تركيب مثل: "إن منطلق زيدا" بعدم الجواز، للانحراف التركيبي الناتج عن الخلل التوزيعي من تقديم الخبرعلى الاسم وهوغير شبه جملة، وهو ما جعل التركيب غير أصولي.

والأمر كذلك إذا قدمت الخبر وكان فعلا بأن تقول: إنّ يقوم زيدا أو إنّ قام زيدا، فتجعل (إنّ) تالية للفعل، وهو محال؛ فمن شروط (إنّ) التركيبية أن تترابط توزيعيا مع العناصر اللغوية في الجملة الاسمية التي تدخل عليها، ومن خصائصها أنها لا تدخل إلا على الاسم على أسس توزيعية، فإذا أخذت تدخلها على الفعل كان ذلك خللا توزيعيا يسم التركيب بالفساد والإحالة[٩٧]، يقول المبرد في عملية تخيلية: (وإن قال قائل فقل: إنّ يقوم زيدا ؛ لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إنّ) ــ فإن هذا محال من وجهين:

أحدهما: أنّ (إنّ) مشبهة بالفعل، فلا يجوز أن تلي الفعل؛ كما لا يلي فعل فعلا، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة: كاد يقوم زيد؛ لأن في (كاد) ضميرا حائلا بينها وبين الفعل .

والجهة الأخرى: أن (يقوم) في موضع قائم، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إنّ) واسمها؛ كما لا يجوز أن يُفصل بقائم.

فإن قال قائل: فقل: إنّ قام زيدا.

قيل: هذا أبعد، وذاك أن موضع الإخبار إنما هو للأسماء؛ لأن الخبر إنما هو الابتداء في المعنى)[٩٨].

وفي هذا السياق أيضا نراه يحكم على تركيب مثل: " زيدا إنّ منطلق " بعدم الجواز، وذلك للانحراف التركيبي الناتج عن تقدم اسم (إنّ) عليها، وهو مما لا يجوز؛ فمن الخصائص التوزيعية لهذا العنصر ألا يتقدم خبرها ولا اسمها عليها، والخروج عن ذلك يسم التركيب بالإحالة، وتكون (إنّ) وهي عامل غير متصرف قد أجريت مجرى الفعل وهو مما لا يجوز، يقول المبرد: (أو يكون العامل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل، نحو عندي عشرون اليوم درهما: وإنّ منطلق زيدا، وزيدا إنّ منطلق. فهذا الذي لا يجوز)[٩٩].

نداء ما فيه الألف واللام

الضابط التركيبي الذي وضعه النحاة لنداء ما فيه الألف واللام، أن يتوصل إليه بأيّ وهذا، تقول: يا أيها الرجل، وأيهذا الشاكي، أما أن تجامع حروف النداء ما فيه الألف واللام فذلك ممتنع، فلا يجوز أن تقول: يا الرجل فأما قولهم: "يا أللهُ" فإنما جاز نداؤه وإن كان فيه الألف واللام من قبل أنه تلزمه الألف واللام ولا تفارقانه، وتنزلان منه بمنزلة حرف من نفس الاسم.

والعلة في امتناع أن تجامع حروف النداء ما فيه الألف واللام أنهما تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصا، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم يجمع

بينهما لذلك .. كما أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين). (١٠٠)

يذكر لنا المبرد ذلك بقوله: (واعلم أن الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا، وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف). (١٠١)

ومن ثم حكم المبرد في إطار هذا القانون على تركيب مثل: "يالرجل، تعالَ " بأنه غير جائز وغير أصولي، يقول: (ومن ثم لا تقول: يالرجل، تعال. وأما قولهم: ياألله اغفر فإنما دعي وفيه الألف واللام؛ لأنهما كأحد حروفه). (١٠٢)

فالسبب في انحراف التركيب السابق عن التراكيب الصحيحة، هو ما حدث به من انحراف تركيبي ناتج عن مباشرة حرف النداء لما فيه الألف واللام، وهو ما جعل التركيب غير أصوليّ، ينص على ذلك سيبويه أيضا بقوله: (واعلم أنه لا يجوز أن تناديَ اسما فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا أله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف). (١٠٣)

إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب

في إطار حرص النظام اللغويّ على وضع العنصر اللغوي في الموضع المحدد له، وطبقا للشروط التركيبية الخاصة بأسلوب النداء، يصرح المبرد أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال، يقول: (اعلم أن إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال. وذلك لأنك إذا قلت: يا غلامك أقبل، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف)(١٠٤).

فسبب انحراف التركيب الذي ساقه المبرد وحكم عليه بالإحالة عن التراكيب الصحيحة راجع إلى الجمع بين خطابين: خطاب النداء؛ لأن النداء خطاب لحاضر (ألا ترى أنك إذا قلت: يازيد فقد أخرجته بالنداء من الغيبة إلى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك: أدعوك، وأناديك)[١٠٥]، والخطاب بالكاف، وهو انحراف تركيبي جعل التركيب السابق محالا فاسدا. بخلاف إضافة المنادى إلى الهاء فلك أن تقول: ياأخاه أقبل، ويا أباه، ويا أخانا .. فهذه كلها تراكيب أصولية صحيحة لموافقتها الضوابط التركيبية الخاصة بأسلوب النداء، أو حتى إضافته إلى الكاف في باب الندبة (فأما في الندبة فيجوز يا غلامك، ويا أخاك؛ لأن المندوب غير مخاطب، وإنما هو متفجع عليه)[١٠٦].

إضافة (إذا) وما في معناها من الظروف إلى الجملة الاسمية

في إطار حرص النظام اللغوي على أن يرد كل عنصر لغوي في موضعه الذي أعدّ له من الكلام وفق ترتيب مقصود لأداء أغراض مخصوصة، فلا ترد العناصر اللغوية في مواقعها المحددة لها مجانا، وطبقا للشروط التركيبية التي تحيط بها، يصرح المبرد أن (إذا)، وما كان في معناها من الظروف لا يضاف إلا إلى الأفعال، ويمتنع أن تضاف إلى الجملة الاسمية، وعنده كما عند غيره من النحاة أن السبب في ذلك هو أن (إذا) ظرف مبهم لما يستقبل من الزمان، وهي لإبهامها تفتقر إلى جملة بعدها توضحها وتبينها، وفيها معنى الشرط، ولذلك لا يقع بعدها إلا الفعل لما تضمنته من معنى الجزاء، يقول: (وإن كان الظرف في معنى (إذا) لم يجز أن يضاف إلا إلى الأفعال؛ كما كان ذلك في (إذا). ألا ترى أنك تقول: آتيك إذا قام زيد، وإذا طلعت الشمس، ولا يجوز: آتيك إذا زيد منطلق؛ لأن (إذا) فيها معنى الجزاء، ولا يكون الجزاء إلا بالفعل). [١٠٧]

هكذا يصرح المبرد بعبارة واضحة أنه لا يجوز إضافة إذا وما في معناها إلا إلى الأفعال؛ لما في معنى (إذا) من معنى الجزاء، وهو مما يختص بالفعل؛ فجملة آتيك إذا قام زيد جملة أصولية صحيحة، أما جملة آتيك إذا زيد منطلق فجملة غير أصولية وغير صحيحة، حكم عليه المبرد بعدم الجواز لانحرافها عن الشروط التركيبية الخاصة بظرف الزمان (إذا) الذي لا يضاف إلا إلى الفعل، وهو انحراف تركيبي يسم الجملة السابقة بعدم الأصولية .

وتتمة لطرد القاعدة الخاصة بإضافة (إذا) يقرر المبرد أنه إذا وقع الاسم بعدها مرفوعا، فإنه على تقدير فعل قبله؛ لأنه لا يقع بعدها المبتدأ لما تضمنته من معنى الشرط والجزاء يقول: (وقول الله عز وجل: "إذا السماء انفطرت" و "إذا السماء انشقت" معناه: إذا انشقت السماء، ولولا هذا الفعل لم يصلح أن يقع بعد (إذا) لما فيها من معنى الجزاء). (١٠٨)

والأمر كذلك إذا كان الظرف في معنى (إذا) مثل كلمة يوم، فلا يجوز أن تضاف إلا إلى الفعل، وتمتنع إضافتها إلى الاسم، يقول: (فعلى هذا تقول: آتيك يوم يقوم زيد، ولا يجوز: آتيك يوم زيد منطلق، لما ذكرت لك. قال الله عز وجل: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقال (هذا يوم لا ينطقون) (١٠٩)

ينص على ذلك سيبويه أيضا بقوله: (وإذا كان (أي ظرف الزمان) لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال؛ لأنه في معنى (إذا)، و(إذا)هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال) (١١٠)

خاتمة

حاول هذا البحث أن يقف على التراكيب غير الأصولية في كتاب المقتضب للمبرد، في محاولة لتجسير العلاقة بين التراث النحوي وما فيه من آراء متطورة، وبين بعض المناهج اللغوية الحديثة، والعمل على تحليل تلك التراكيب التي انحرفت عن الكفاية المثلى للمتكلم تحليلا علميا، وقد انتهى

البحث إلى أن أسس الحكم على التراكيب اللغوية عند المبرد بالأصولية وعدم الأصولية كانت أسسا تركيبية في الغالب الأعم ، كما انتهى البحث أيضا إلى أن المبرد شأنه في ذلك شأن النحويين من قبله ومن بعده، قدم كثيرا من التحليلات العميقة والمفاهيم الدقيقة، كما أنه اعتمد على المعنى في تحليله النحوي، فحاكم إليه في كثير من الأحيان التراكيب اللغوية ما يجوز منها وما لا يجوز، وفي أحيان أخرى يكون الانحراف التركيبي والدلالي معا أساسا للحكم على التركيب بالفساد أو الصحة، وفي نهاية البحث أخلص إلى ضرورة أن تتطلع أنظار الباحثين إلى أهمية الربط بين النظرية النحوية العربية، وبين المدارس اللسانية الحديثة فقد يكون في ذلك سبيل إلى تكَوّن نظرية علمية خاصة نستطيع من خلالها تقديم تحليل ألسني للتراكيب اللغوية في العربية .

الهوامش

١. النحو العربي والدرس الحديث د. عبده الراجحي ص ٧.
٢. انظر البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه لصاحب البحث. مجلة دراسات عربية وإسلامية ــ العدد السادس والثلاثون.
٣. انظر النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف ص٢١، ومن الأنماط التحويلية في النحو العربي للمؤلف نفسه ص ٥، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث د. حسام البهنساوي ص: ٥ــ ٧، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث د. نهاد الموسي الذي يقول: (بدأ هذا البحث من مطلب ضروري قام في نفس صاحبه: أن درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصا. وأنه لابد في هذه المرحلة من استئناف النظر، أن نتبصر فيما بلغه الدرس اللغوي من آفاق) ص١١ وما بعدها، وانظر قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد علي الخولي ص ٧، وفي الفكر اللغوي د. محمد فتيح ص ٣ ــ ٤.
٤. انظر قضايا ألسنية تطبيقية د. ميشال زكريا ص١١٥، وانظر كذلك الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) للمؤلف نفسه هامش ص ٢٠ .
٥. انظر المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص١٢٤.
٦. راجع الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية د. ميشال زكريا ص١٠٨ وما بعدها، والتراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول د. طه الجندي. بحث منشور ضمن كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بكلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة ٢٠٠٥ م ص ٤٥٠ .
٧. نظرية تشومسكي اللغوية لجون لاينز هامش ص ٥٥ من تعليقات المترجم الدكتور حلمي خليل .
٨. اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ترجمة عباس صادق الوهاب ص١١٢.
٩. السابق نفسه ص١١٤.
١٠. المقتضب للمبرد١ / ٢٠ ــ ٢١.
١١. انظر النحو والدلالة د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ٢٩.
١٢. قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولي ص ٣٦ .

١٣. الكتاب، سيبويه١ / ٢٥، ٢٦، وانظر النحو والدلالة حيث قام الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بتحليل هذا النص تحليلا وافيا ص ٧٠ ــ ٨٠.

١٤. اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ص١٧١.

١٥. راجع نظرية تشومسكي اللغوية هامش ص ٥٥ ــ ٥٦ من تعليقات المترجم الدكتور حلمي خليل، والألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة) ص ٩ ــ١٠.

١٦. الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ٩ .

١٧. السابق نفسه ص١٠-١١، انظر الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص١٠٨ــ١١٠ حيث أعاد المؤلف الحديث عن هذه النقطة وبالأمثلة نفسها.

١٨. الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ٣٢ وما بعدها.

١٩. السابق نفسه ص ٣٣، وانظر ظواهر نحوية في الشعر الحر د. محمد حماسة ص١١. و النحو والدلالة ص ٣١ ــ ٣٣، وص ٤٣.

٢٠. الألسنية التوليدية والتحويلية (النظرية الألسنية) ص ٣٤.

٢١. السابق نفسه ص ٩٧.

٢٢. المقتضب ٢ /١١.

٢٣. راجع شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١/ ٣٩٦ ــ ٣٩٩، وشرح الأشموني على الألفية١ / ٢٨٣ ــ ٢٨٥.

٢٤. هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، حيث يرى الكوفيون جواز العطف بلكن بعد النفي والإيجاب؛ لاشتراكها مع " بل " في المعنى التي يعطف بها بعد النفي والإيجاب. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري المسألة (٦٨).

٢٥. شرح المفصل لابن يعيش ٨ /١٠٧.

٢٦. المقتضب ٤ /١٠٨، وانظر: /١٢.

٢٧. السابق نفسه ٤ /١٠٨.

٢٨. الكتاب، سيبويه١ / ٤٣٥، وانظر ٤ / ٢٣٢.

٢٩. المقتضب١ /١٩.

٣٠. المقتضب ٣/١٩١.

٣١. المقتضب ٣ /١٩١.

٣٢. المقتضب ٣ /١٩١، وانظر كذلك ٣ / ٢٠٠.

٣٣. شرح المفصل لابن يعيش ٨ /١٣.

٣٤. الكتاب، سيبويه ٢ / ٣١٦، ٤ / ٢٢٥.

٣٥. المقتضب١ / ٤٥.

٣٦. المقتضب ٤ / ٤٢٠، وانظر كذلك الصفحات الآتية حيث كرر المبرد فيها الحديث عن زيادة (من) قبل المعرفة ٤ /١٣٨، ٣٥٧، ٤٢٠.

٣٧. شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٧.

٣٨. السابق ٨ / ٧٧.

٣٩. المقتضب١ / ٤٩، وانظر كذلك ٣ / ٧.

٤٠. السابق ٣ /٧.

٤١. المقتضب ٢ / ٥٦.

٤٢. سيبويه، الكتاب ٣ / ٦٠.

٤٣. المقتضب ٢ / ٨٣.

٤٤. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٤٨، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ٣٢٨.

٤٥. المقتضب ٢/ ٨٣.

٤٦. سيبويه، الكتاب ٣ / ٩٧ .

٤٧. المقتضب ٢/ ٨٣. وانظر كذلك المعنى المعجمي ودوره في التحليل النحوي لصاحب البحث. مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة.

٤٨. شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٢ .

٤٩. المقتضب ٢/ ٣٣٨، وانظر كذلك متغيرات تركيبية في القرآن الكريم ــ دراسة نصية في سورة البقرة لصاحب البحث ص ٣٩٣ ــ ٣٩٦ ،مجلة كلية دار العلوم ــ جامعة القاهرة.

٥٠. المقتضب ٢ /١٤٦.

٥١. المقتضب ٤ / ٥٩، وانظر كذلك ٣ / ٣٤٩.

٥٢. شرح المفصل ٧ /١٣٠.

٥٣. السابق نفسه ٧ /١٣١.

٥٤. المقتضب ٢ /١٤٩.

٥٥. شرح المفصل ١٣١/٧.

٥٦. سيبويه، الكتاب ٢ /١٧٩.

٥٧. المقتضب ٢ /١٧٥.

٥٨. المقتضب ٢ /١٧٥.

٥٩. يعرض المبرد هنا بمذهب الكوفيين الذين رأوا جواز إضافة ما فيه الألف واللام من الأعداد فهم يجيزون الأربعة غلمان والخمسة الأثواب ــ راجع المسألة (٤٣) في الإنصاف لابن الأنباري .

٦٠. المقتضب ٢ /١٧٥.

٦١. المقتضب ٢ /١٨٠.

٦٢. المقتضب ٢ / ٣٤٣.

٦٣. شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧١.

٦٤. المقتضب ٣ / ٢٨.

٦٥. وهنا فائدة: أشار النحاة إلى أن (إما) الثانية قد تحذف إذا ذكر ما يغني عنها، نحو قولك: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، ونحو قول الشاعر:

فإما أن تكون أخي بصدق فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني عدوا أتقيك وتتقيني

انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: / ٣٣١ ــ ٣٣٢. وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٠١ ــ ٤٠٢.

٦٦. المقتضب ٢ / ٣٥٠، وانظر كذلك ابن يعيش، شرح المفصل ٨ / ٥٩ ــ ٦٢.

٦٧. المقتضب ٢ / ٣٥٠.

٦٨. شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٦٢.

٦٩. المقتضب ٢ / ٣٥٠.

٧٠. المقتضب ٣ / ٣٤.

٧١. شرح المفصل ٢ / ٧١.

٧٢. المقتضب ٣ / ٣٥.

٧٣. انظر شرح ابن عقيل على الألفية١/ ٦٠٦، وشرح التصريح على التوضيح١/ ٣٩٨ــ ٣٩٩.

٧٤. شرح المفصل لابن يعيش ٣ /١٠١-١٠٢.
٧٥. المقتضب ٣ /١١٩.
٧٦. شرح المفصل ٣ /١٠٢.
٧٧. شرح ابن عقيل: / ٤٠٣ ــ ٤٠٥.
٧٨. المقتضب ٣ /١٢١.
٧٩. المقتضب ٣ /١٢١. وانظر كذلك ابن يعيش ٧ / ٨٣.
٨٠. المقتضب ٣ /١٩٥.
٨١. شرح المفصل لابن يعيش١/١٠١. وانظر كذلك أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦.
٨٢. شرح المفصل١ /١٠٠ .
٨٣. أجاز الأخفش دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقا دون أن يتضمن معنى الشرط انظر شرح المفصل لابن يعيش١/١٠٠.
٨٤. الكتاب١/١٣٩-١٤٠.
٨٥. المقتضب ٣ /١٩٥.
٨٦. شرح المفصل٣ / ٤٤.
٨٧. شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢ .
٨٨. المقتضب ٣ / ٢٤١ .
٨٩. ٤ / ٨٨. ويلاحظ أن ابن يعيش في شرحه على المفصل قد كرر كلام المبرد السابق انظر ابن يعيش١ / ٨٥.
٩٠. المقتضب ٤ / ٨٨.
٩١. شرح المفصل لابن يعيش١/ ٨٥ .
٩٢. الكتاب١ /٤٨ .
٩٣. المقتضب ٤ / ٨٨ .
٩٤. المقتضب ٤ /١٠٩، وقد كرر المبرد الحديث عن هذه المسألة انظر ٤ /: ٥٦،: ٩٠.
٩٥. السابق ٤ /١٩٠ .
٩٦. المقتضب ٤ /١٩٠، وانظر شرح المفصل١ /١٠٣ .
٩٧. راجع التراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول د. طه الجندي ص ٤٧٣ ــ ٤٤٤، ونظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث د. نهاد الموسي ص

٤٨ حيث تحدث عن منهج الخانية Tagmemics الذي يقوم على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية، وهي تمثل ــ في العادة ــ خانة أو موقعا يكون ثابتا ويكون متغيرا. وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع، أما الوظيفة النحوية فهي خانة أو موضع مخصوص في= التركيب يتعين به دور كل مفردة بإزاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب)، وانظر كذلك اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ص ٢٢٠ .

٩٨. المقتضب ٤ /١٠١.

٩٩. المقتضب ٤ /١٥٦ .

١٠٠. انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨ ــ ٩ .

١٠١. المقتضب ٤ / ٢٣٩ .

١٠٢. السابق ٤ / ٢٣٩ .

١٠٣. الكتاب ٢ /١٩٥ .

١٠٤. المقتضب ٤ / ٢٤٥ .

١٠٥. أمالي ابن الشجري١/ ٣٩٢ .، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ /٩ .

١٠٦. المقتضب ٤ / ٢٤٥ .

١٠٧. المقتضب ٤ / ٣٤٧ .

١٠٨. المقتضب ٤ / ٣٤٨، هذا وقد أجاز الكوفيون وقوع المبتدأ والخبر بعد (إذا)؛ لأنها ــ عندهم ــ ليست شرطا في الحقيقة انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٦ .

١٠٩. المقتضب ٤ / ٣٤٨ .

١١٠. الكتاب ٣ /١١٩ .

المصادر والمراجع

ـ الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) د. ميشال زكريا ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ الطبعة الثانية١٩٨٦م .

ـ الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) د. ميشال زكريا ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ الطبعة الثانية١٩٨٦م .

ـ الأمالي الشجرية لضياء الدين بن أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسن المعروف بابن الشجري (بدون بيانات) .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين تأليف الشيخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الطلائع ـ القاهرة)

ـ أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث في مجالي: مفهوم اللغة والدراسات النحوية د. حسام البهنساوي ـ مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ـ طبعة١٩٩٤ م .

ـ البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ـ تحقيق د. عياد بن عبيد الثبيتي دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى١٩٨٦م .

ـ البنية العميقة ودورها في التحليل النحوي لدى سيبويه د. فضل يوسف يوسف بحث منشور في مجلة دراسات عربية وإسلامية ـ العدد السادس والثلاثون .

ـ التراكيب المقاربة في ضوء كتاب الأصول د. طه الجندي. ضمن أبحاث كتاب المؤتمر الثالث للعربية والدراسات النحوية بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة فبراير ٢٠٠٥ م .

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .

ـ شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة)

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية ـ بيروت ـ طبعة: ٩٩٨ م .

ـ شرح الرضي على الكافية ـ تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر .

ـ شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش ـ عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة المتنبي ـ القاهرة)

ـ ظواهر نحوية في الشعر الحر ـ دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور د. محمد حماسة عبد اللطيف ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى١٩٩٠ م .

ـ في الفكر اللغوي د. محمد فتيح (دار الفكر العربي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى١٩٨٩ م)

ـ قضايا ألسنية تطبيقية ـ دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية د. ميشال زكريا ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ الطبعة الأولى١٩٩٣ م.

ـ قواعد تحويلية للغة العربية د. محمد على الخولي (دار المريخ ـ المملكة العربية السعودية ـ الطبعة الأولى١٩٨١ م)

ـ كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام محمد هارون (دار الجيل ـ بيروت ـ الطبعة الأولى)

ـ اللغة العربية معناها ومبناها د. تمام حسان ـ عالم الكتب ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية١٩٩٨ م .

ـ اللغة ومشكلات المجتمع لنعوم تشومسكي ترجمة د. حمزة بن قبان المزيني ـ الطبعة الأولى ـ الدار البيضاء: دار توبقال١٩٩٠م .

ـ اللغة والمعنى والسياق لجون لاينز ترجمة د. عباس صادق الوهاب (دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد ـ الطبعة الأولى١٩٨٧م)

ـ متغيرات تركيبية في القرآن الكريم ـ دراسة نصية في سورة البقرة ـ د. فضل يوسف يوسف ـ بحث منشور في مجلة كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة يناير ٢٠٠٩ م ـ العدد (٤٩) .

ـ المدارس النحوية د. شوقي ضيف (دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة السادسة ١٩٩٥م.

ـ المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ عالم الكتب .

ـ من الأنماط التحويلية في النحو العربي د. محمد حماسة عبد اللطيف (دار غريب ـ القاهرة ـ تاريخ النشر ٢٠٠٦ م)

ـ انحراف الأسلوب وأثره إيقاعيا ودلاليا في شعر جميل بثينة د. فضل يوسف يوسف ـ بحث منشور في صحيفة الألسن ـ جامعة عين شمس يناير ٢٠١١ م ـ العدد (٢٧)

ـ النحو العربي والدرس الحديث ـ بحث في المنهج د. عبده الراجحي (دار النهضة العربية ـ طبعة١٩٧٩ م)

ـ النحو والدلالة ـ مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي د. محمد حماسة عبد اللطيف (دار الشروق. القاهرة. الطبعة الثانية)

ـ نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث د. نهاد الموسي (دار البشير ـ عمان ـ الأردن ـ الطبعة الثانية١٩٨٧ م)